

Distr.: General
13 November 2019
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والسبعون

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة السادسة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس 10 تشرين الأول/أكتوبر 2019، الساعة 10:00

الرئيس: السيد نيانغ (السنغال)
ثم: السيدة بيشكوبا (نائبة الرئيس بالوكالة) (بلغاريا)

المحتويات

البند 17 من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي

- (أ) التجارة الدولية والتنمية
- (ب) النظام المالي الدولي والتنمية
- (ج) القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية
- (د) السلع الأساسية
- (هـ) تعميم الخدمات المالية من أجل تحقيق التنمية المستدامة
- (و) تعزيز التعاون الدولي لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة وتوطيد الممارسات الجيدة بشأن إعادة الأصول لتعزيز التنمية المستدامة

البند 18 من جدول الأعمال: متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية

* أعيد إصدار هذه الوثيقة لأسباب فنية في 25 شباط/فبراير 2020.

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى:
Chief of the Documents Management Section (dms@un.org)

والمحاضر المصوّبة سيعاد إصدارها إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).

الرجاء إعادة استعمال الورق

19-17499 (A)



افتتحت الجلسة الساعة 10:00.

البند 17 من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي

- (أ) التجارة الدولية والتنمية (A/74/15 (Part I) و A/74/15 (Part II) و A/74/221 و A/74/264)
- (ب) النظام المالي الدولي والتنمية (A/74/168)
- (ج) القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية (A/74/234)
- (د) السلع الأساسية (A/74/232)
- (هـ) تعميم الخدمات المالية من أجل تحقيق التنمية المستدامة
- (و) تعزيز التعاون الدولي لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة وتوطيد الممارسات الجيدة بشأن إعادة الأصول لتعزيز التنمية المستدامة

البند 18 من جدول الأعمال: متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية (A/74/87-E/2019/71 و A/74/260)

1 - السيد غافي (رئيس مجلس التجارة والتنمية، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)): عرض تقرير مجلس التجارة والتنمية (A/74/15 (Part I) و A/74/15 (Part II))، فقال إنه في ظل مواجهة النظام التجاري المتعدد الأطراف لأزمة ثقة، لم يعد يكفي مجرد إعادة تأكيد تعددية الأطراف. إذ يتعين إعادة التفكير في التعاون الدولي وتحديث النظام ومؤسساته. وأشار إلى أن المناقشات الجارية في الأونكتاد أقرت بوجود انقسام خطر بين واقع العصر والمؤسسات المتعددة الأطراف المعاصرة.

2 - وتابع قائلاً إن الدورة الخامسة عشرة الرابعة السنوات للأونكتاد، المقرر عقدها في تشرين الأول/أكتوبر 2020، ستتيح فرصة للتفكير في مستقبل التجارة العالمية. وفي أيلول/سبتمبر 2019، عقد الأونكتاد أول منتدى تجاري للأمم المتحدة من نوعه، تم التركيز فيه على شواغل الدول الجزرية الصغيرة النامية، والاقتصاد الأزرق والتنوع البيولوجي، والغايات المتعلقة بالتجارة المقترنة بالهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة بشأن حفظ المحيطات واستخدامها على نحو مستدام. وخلال المنتدى، ألقت رئيسة وزراء بربادوس محاضرة بريبيش السادسة عشرة برعاية الأونكتاد، وشددت فيها على أن تغير المناخ حقيقة معاشة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، وكررت مجدداً

أن ثمة حاجة إلى إعادة تشكيل نظام دولي يرمي إلى بناء القدرة على الصمود، وصون البيئة، والتخفيف من الآثار.

3 - وفي حزيران/يونيه 2019، ركز الجزء الرفيع المستوى من الدورة السادسة والستين لمجلس التجارة والتنمية على انعدام المساواة باعتباره عائقاً أمام الحد من الفقر. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2019، درست دورة المجلس التنفيذية الثامنة والستون الكيفية التي تؤثر بها التوترات العالمية والسياسات التجارية الانفرادية لا على مستقبل التجارة فحسب، بل أيضاً على المؤسسات والآليات التي تحكمها. وقد نظرت هذه الدورة في عدد من تقارير الأونكتاد، بما في ذلك التقرير المعنون: تقرير التجارة والتنمية لعام 2019: تمويل اتفاق بيئي عالمي جديد، الذي اقترح سلسلة من الإصلاحات لجعل الديون ورؤوس الأموال والبنوك تعمل من أجل التنمية والتصدي لتغير المناخ. وذكر أن الدول الأعضاء ناقشت أنواع الدعم المالي التي ستلزم لمساعدة البلدان النامية في تحقيق قفزات نوعية تتخطى بها مسارات التنمية الكثيفة الكربون. وخلال تلك الدورة، ناقش المجلس أيضاً تقرير الاستثمار العالمي لعام 2019، مع التركيز على كيفية تحويل المناطق الاقتصادية الخاصة من جيوب متميزة إلى مصادر لتحقيق فوائد واسعة النطاق. ونظر المجلس كذلك في استنتاجات الأونكتاد الواردة في منشوره المعنون مرصد اتجاهات الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة، وفي تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا لعام 2019، وتقرير الاقتصاد الرقمي لعام 2019 الصادرين عنه. وأضاف أن الدول الأعضاء ناقشت أيضاً الدعم المقدم من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني. واختتم كلامه قائلاً إن الدورة التنفيذية قدمت توصية إلى الجمعية العامة بالموافقة على عقد دورة ثامنة في عام 2020 لمؤتمر الأمم المتحدة المعني باستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية.

4 - السيدة كوك - هاميلتون (مديرة شعبة التجارة الدولية والسلع الأساسية، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)): عرضت تقرير الأمين العام عن التجارة الدولية والتنمية (A/74/221) وتقرير الأمين العام عن الاتجاهات والتوقعات العالمية المتعلقة بالسلع الأساسية (A/74/232)، فقالت إن التوترات العالمية والسياسات التجارية الانفرادية تطرح تحدياً لمستقبل التجارة العالمية. وأشارت إلى أنه رغم قوة النمو التجاري إجمالاً في عام 2018، تباطأت وتيرة هذه النمو خلال النصف الثاني من ذلك العام، مضيفاً أن السياسات التي

واختتمت قائلة إنه يتعين إعادة تصميم سلسلة الإمداد المتعلقة بصادرات أقل البلدان نمواً بما يتيح لتلك البلدان الاحتفاظ بنصيب أوفر من الأرباح.

7 - السيد حنيف (مدير مكتب تمويل التنمية المستدامة التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية): عرض تقرير الأمين العام عن متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية (A/74/260)، فقال إن التقرير يتضمن حوصلة لاستنتاجات التقارير الأربعة الأولى لفرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية. ومن الاستنتاجات التي جاء بها التقرير أن التمويل المقدم من القطاع العام والتمويل المقدم من القطاع الخاص يكمل أحدهما الآخر وليس بديلين لبعضهما. وأكد أن التمويل المستدام يتطلب منظوراً طويلاً الأجل، وأن نوعية الاستثمار لا تقل أهمية عن مقداره. وأشار إلى أن الحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية الذي جرى مؤخراً قد أبرز الحاجة إلى إحداث الأثر وأيضاً الحاجة إلى التوسع. وثمة تحديات نظامية خطيرة يتعين معالجتها من أجل مواءمة النظم التجارية والمالية مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

8 - ومضى يقول إن البيئة الحالية تطرح تحديات أمام تنفيذ خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية. فقد تباطأ النمو العالمي بينما زادت التوترات التجارية والمخاطر الجيوسياسية. وأوضح أنّ مخاطر الديون في تصاعد وتغير المناخ في تزايد. ومن جهة أخرى، يتزايد الاهتمام بالاستثمار المستدام ويأخذ المستثمرون المخاطر البيئية والاجتماعية في الاعتبار بصورة متزايدة. ويُنَّ أن أوجه التقدم التكنولوجي تنطوي على إمكانية تيسير التقدم المحرز بشأن أهداف التنمية المستدامة، لكنها تأتي مصحوبة بمخاطر جديدة يتعين أن تتكيف معها سياسات التنمية على المستويين الوطني والعالمي. ويمكن أيضاً النظر للعوامل نفسها التي تُشكِّل ضغطاً على النظام المتعدد الأطراف باعتبارها فرصاً لإعادة صياغة ذلك النظام.

9 - وعرض السيد حنيف تقرير الأمين العام عن النظام المالي الدولي والتنمية (A/74/168)، فقال إن التقرير لخص الجهود المبذولة لتنفيذ خطة عمل أديس أبابا خلال العام الماضي وأشار إلى عدد من العلامات المثيرة للقلق. وتشير المؤشرات إلى حالات تباطؤ اقتصادي في بلدان متقدمة كبرى. وذكر أن ما نجم عن ذلك من تيسير للسياسة النقدية أدى إلى تخفيض مخاطر تدفقات رأس المال الخارجة القصيرة الأجل، لكنه زاد من أوجه الضعف على المدى المتوسط، لا سيما

تسترشد بالمصلحة الخاصة الوطنية عوضاً عن المصلحة الجماعية لا تبشر بخير للمستقبل. فالإحصاءات تشير إلى أن التعريفات الجمركية الثنائية، مثل تلك الناجمة عن الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، لم تنجح في حماية الأسواق المحلية، لكنها أسفرت فقط عن تحويل وجهة فوائد التجارة الدولية إلى بلدان ثالثة. وتعزل تلك التعريفات أيضاً القيمة وسلسلة الإمداد العالمية والإقليمية التي تعتمد عليها البلدان النامية. وأضافت أنّ البحوث التي أجرتها شعبتها أظهرت أيضاً أن انسحاب المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي قد يؤثر بشدة على البلدان النامية.

5 - ومضت تقول إن التقدم المحرز على مدى العقود القليلة الماضية في الحد من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي والتوسع التجاري أفاد بلدان الجنوب، لكن ذلك اقترن بزيادة بنسبة 400 في المائة في انبعاثات الكربون. وأكدت أن التخفيف من آثار الزيادة المتوقعة في درجات الحرارة بمقدار 1.5 درجة مئوية والتكيف مع تلك الزيادة ستبلغ كلفتها تريليونات الدولارات سنوياً. ورغم أن الدول الجزرية الصغيرة النامية مسؤولة عن أقل من 1 في المائة من الانبعاثات العالمية، فهي الأشد عرضة لخطر تغير المناخ. وذكرت أن شواغل الدول الجزرية الصغيرة النامية كانت موضع تركيز المنتدى التجاري للأمم المتحدة الذي عقد في أيلول/سبتمبر 2019 وهي ستكون مسألة بالغة الأهمية على جدول أعمال الدورة الرابعة السنوات للأونكتاد، المقرر عقدها في عام 2020. وأفادت بأنّ البلدان النامية هي منشأ أكثر من نصف التجارة الدولية في الأسماك والمأكولات البحرية. لذلك، فإنّ توفير اقتصاد محيطات سليم يكتسي أهمية بالغة بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية والمجتمعات الساحلية، غير أنه يتعين التصدي لمسألة الإفراط في استغلال الأرصد السمكية والإعانات الضارة المقدمة إلى مصائد الأسماك.

6 - وأردفت قائلة إن النمو في التجارة الدولية قلص من أوجه اللامساواة بين البلدان، لكنه زاد من اللامساواة داخل البلدان. ويتعين توزيع فوائد التجارة بطريقة أكثر شمولاً للجميع إذا أريد تلافي ردة فعل مناهضة. ويوجد أيضاً عدم توازن إقليمي. فقد زاد نصيب آسيا من التجارة العالمية بأكثر من ثلاثة أضعاف بين عامي 1964 و 2018، لكن النمو في أمريكا اللاتينية وأفريقيا اتسم بالركود، وكان نصيب أقل البلدان نمواً في التجارة العالمية أقل من 1 في المائة لمدة خمس سنوات على التوالي. ورأت أن مفتاح تصحيح عدم التوازن يكمن في الحد من الاعتماد على السلع الأساسية وتعزيز التنوُّع.

12 - وتابعت قائلة إن الديون في الدول الجزرية الصغيرة النامية شهدت زيادة بمائتي ضعف بين عامي 2000 و 2018. ويعكس جزء كبير من تلك الديون آثار الكوارث الطبيعية، التي أوجدت حلقة مفرغة من الاقتراض المتكرر وثقل عبء خدمة الديون على نحو يستنزف الأموال ويجولها بعيداً عن التخفيف من آثار تغير المناخ. وقد زادت أرصدة الديون الخارجية للبلدان المنخفضة الدخل فيما عدا الدول الجزرية الصغيرة النامية بأكثر من الضعف بين عامي 2009 و 2018. وجاءت الزيادات في الدين الخاص لتلك البلدان انعكاساً لتراجع إمكانية الحصول على التمويل العام بشروط ميسرة جراء تسارع اندماجها في الأسواق المالية الدولية.

13 - ومنذ عام 2009، ارتفع معدل النمو السنوي في ديون البلدان النامية المتوسطة الدخل بأكثر من ثلاثة أضعاف مقارنةً بالفترة 2000-2009، مع حدوث تحوّل نحو الائتمان الخاص، وآجال الاستحقاق الأقصر، وخدمة الديون الأشد وطأة. والركود الهيكلي في البلدان المتوسطة الدخل لا يتفاقم ببطء نمو الاقتصاد العالمي فحسب، بل أيضاً بالاندماج الاعباطي للهياكل الإنتاجية والمالية الناشئة في هذه البلدان ضمن الأسواق المالية الدولية. أما بشأن البلدان النامية المرتفعة الدخل، فقد تضاعفت أرصدها من الديون الخارجية منذ عام 2009، وباتت في الوقت نفسه أكثر عُرضة للديون قصيرة الأجل وللديون الخاصة الطويلة الأجل غير المضمونة. وأفادت أن البلدان النامية من كل فئات الدخل ستكون غير قادرة على استيفاء المتطلبات الاستثمارية لخطّة عام 2030 من غير زيادة أوجه ضعفها إزاء الديون. وتُشكّل شفافية الديون مسألة من بين مسائل كثيرة يتعين أن يتصدى لها المجتمع الدولي إذا أراد تفادي أزمة ديون أعمق في البلدان النامية.

14 - السيد كاوامورا (كبير الموظفين للشؤون الاقتصادية، شعبة التحليلات والسياسات الاقتصادية، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية): عرض تقرير الأمين العام عن التدابير الاقتصادية الانفرادية بوصفها وسيلة للقرس السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية (A/74/264)، وقال إن عدد التدابير القسرية الانفرادية المتخذة ضد البلدان النامية استمر في الارتفاع رغم دعوة الجمعية العامة إلى إلغائها. ويتربّط على التدابير الاقتصادية الانفرادية آثار ضارة غير مقصودة على حقوق الإنسان والرفاه العام. ومضى يقول إن جميع الدول الأعضاء السبعة عشرة، وكذلك الاتحاد الأوروبي ولجنتي الأمم المتحدة الإقليميتين، التي استجابت للدراسة الاستقصائية لعام 2019

فيما يتعلق بأعباء الديون. وأضاف أن النظم المالية ما زالت لا تخصص موارد كافية للاحتياجات الإنمائية الطويلة الأجل. ويتبيّن من النمو السريع في التكنولوجيا المالية ومن استخدام الأصول المشفرة الآخذ في التوسّع سريعاً أن هناك حاجة إلى أطر تنظيمية لإيجاد التوازن بين الابتكار، وإمكانية الحصول على الخدمات المالية، وإدارة المخاطر. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدرس بشكل مستمر ما إذا كانت مؤسساته لا تزال تفي بالغرض، كما ينبغي له البناء على الزخم الذي حققه الحوار الرفيع المستوى بغية كفاءة التمويل اللازم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

10 - السيدة بلاكينبورغ (رئيسة فرع الديون وتمويل وتنمية بمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)): عرضت تقرير الأمين العام عن القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية (A/74/234)، فقالت إن الآثار الاقتصادية الكلية الواقعة على البلدان النامية نتيجة لتراجع النمو في بعض الاقتصادات المتقدمة تترتب عليها تأثيرات فيما يتعلق بقدرة البلدان النامية على تحمل الديون. وأوضحت أن التوقعات المتفائلة الصادرة مؤخراً عن بعض المنظمات الدولية كانت مدفوعة إلى حد كبير بالسياسات النقدية التيسيرية وإلغاء الضوابط التنظيمية المالية، لا سيما في الولايات المتحدة. ويُقدّر الأونكتاد أن أرصدة الديون العالمية كانت تفوق 200 تريليون دولار في نهاية عام 2017، وهو مبلغ يزيد بمقدار 50 تريليون دولار عما كان عليه في أوج الأزمة المالية العالمية لعام 2008. وأضافت أن نحو ثلثي أرصدة الديون العالمية تلك يتألف من ديون خاصة. وعوضاً عن تعزيز النمو المنتج والشامل للجميع، يميل الائتمان الخاص إلى التركز في أنشطة المضاربة ويجري توصيله عبر النظام المصرفي الموازي. وقد ارتفعت المديونية الخاصة من 79 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2008 إلى 139 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2017. وتتفاقم أوجه الضعف إزاء تحمّل الديون في بعض البلدان النامية بفعل الكوارث المتعلقة بتغير المناخ وأسعار السلع الأساسية المتقلبة.

11 - وفي عام 2018، ظلت أوضاع الديون الخارجية للبلدان النامية تسوء. واستمرت ملكية الديون في التحوّل بعيداً عن دائني الأجل الطويل من القطاع العام ونحو الممتلكات الخاصة القصيرة الأجل، مثلما استمر التحوّل بعيداً عن البنوك التجارية وابتحاح التمويل بواسطة السندات المنطوية على مخاطر أكبر. وقد تضاعف الائتمان القصير الأجل من حوالي 15 في المائة من الديون الخارجية للبلدان النامية في عام 2000 إلى قرابة 30 في المائة في عام 2018.

الضريبية لتصبح هيئة حكومية دولية. وينبغي إلغاء الملاذات الآمنة التي تنشئ حواجز لنقل الأصول المسروقة أو التدفقات المالية غير المشروعة إلى الخارج.

18 - ومضى قائلاً إن هناك عدة بلدان نامية معتمدة على السلع الأساسية لا تزال عرضة لتقلبات الأسعار. ولذلك ينبغي مواصلة الجهود من أجل تنويع الاقتصادات، وتحسين عملية تنظيم الأسواق المالية الوطنية والإقليمية والدولية، وتعزيز كفاءتها واستجابتها وشفافيتها. وقال إن المجموعة تعتبر تعميم الخدمات المالية بمثابة أداة مساعدة على تحقيق التنمية، وتشدد على أهمية تعزيز الإلمام بالأمور المالية، وحماية المستهلك، واستخدام التكنولوجيا المالية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وحتى الآن، لم تُتخذ إجراءات كافية على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني من أجل زيادة توافر التمويل من القطاع الخاص وإمكانية الحصول عليه من أجل التنمية.

19 - السيد كوبا (إندونيسيا): تكلم باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا، فقال إن الرابطة تواصل تعزيز أوجه التكامل بين رؤية جماعة الرابطة لعام 2025 وخطة عام 2030. وعلى الرغم من صعوبة البيئة العالمية، ظل النمو الكلي للرابطة عند مستوى 5.2 في المائة في عام 2018، وهي نفس النسبة التي تحققت في عام 2017. وكان الأداء قويا أيضا في مجالي التجارة والاستثمار في النصف الأول من عام 2019، على الرغم من توقع نمو أكثر تواضعا في عامي 2019 و 2020.

20 - وتابع قائلاً إنه لا بد من تهيئة بيئة اقتصاد كلي مستقرة ومواتية لتكملة جهود التنمية المستدامة التي تبذلها البلدان. فالرابطة تواصل النهوض بالتكامل الاقتصادي الإقليمي وتعزيز القدرة على الصمود على الصعيد الإقليمي، وذلك تمشيا مع خطة الجماعة الاقتصادية التابعة للرابطة لعام 2025. وهي لا تزال ملتزمة بتكامل الرابطة من أجل تعزيز النمو والاستقرار المالي في المنطقة، وذلك في خضم تزايد أوجه عدم اليقين.

21 - واستطرد يقول إن التجارة والاستثمار الدوليين محركان هامان لتحقيق النمو والتنمية. والرابطة تواصل التوسع في إطار شراكاتها الاقتصادية، وذلك بوسائل منها المفاوضات بشأن الشراكة الإقليمية الاقتصادية الشاملة. وهي تواصل أيضا تنفيذ الإصلاحات، وتعمل تدريجيا على تخفيف القيود المفروضة على الاستثمار أو إلغائها من أجل المساعدة على مواصلة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المنطقة. وتشكل التوترات التجارية القائمة بين الشركاء التجاريين الرئيسيين في المنطقة مصدر قلق بالغ؛ ويلزم نظام تجاري متعدد

التي أجزعها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، تعارض التدابير الانفرادية. وذكر أنّ الأطراف التي استجابت للدراسة، والتي هي نفسها مستهدفة بالتدابير الاقتصادية الانفرادية، أفادت بوجود آثار ضارة على الصحة والتعليم والبنية التحتية، حيث يتحمل أضعف فئات السكان العبء الأكبر. ومن بين أمور أخرى، تداخلت هذه التدابير مع تحقيق أهداف التنمية المستدامة. واختتم قائلاً إنّ الجزاءات الاقتصادية ينبغي ألا تُفرض إلا وفقاً لميثاق الأمم المتحدة.

15 - السيد أبو شاويش (المراقب عن دولة فلسطين): تكلم باسم مجموعة الـ 77 والصين، فقال إنه لا يمكن إنكار أن التجارة الدولية قاطرة للنمو الاقتصادي الشامل للجميع وللقضاء على الفقر وتحقيق التنمية. وقال إن المجموعة ترغب في التأكيد على مبدأ المعاملة الخاصة والتفاضلية للبلدان النامية من أجل تيسير إدماجها في النظام التجاري المتعدد الأطراف والوفاء بالتزامات منظمة التجارة العالمية.

16 - وتابع قائلاً إن تقرير الأمين العام (A/74/221) قد حذر من الآثار السلبية المترتبة على تباطؤ النمو، وعن التدابير الانفرادية، والمنازعات التجارية، والصفقات التجارية الثنائية التي تتم بدافع الفائدة القصيرة الأجل. وأفاد بأنّ المجموعة تعيد تأكيد ضرورة قيام نظام تجاري متعدد الأطراف عالمي يستند إلى قواعد محدّدة ويكون منفتحاً وشفافاً ويمكن التنبؤ به ويتسم بالشمول وعدم التمييز والإنصاف. فلا بد من إزالة التدابير الاقتصادية القسرية الانفرادية فوراً. كما تؤكد المجموعة على أهمية تحسين الاستثمار والتمويل في القطاعات البالغة الأهمية من أجل تنفيذ خطة عام 2030، وتحث القطاعين العام والخاص على اتخاذ خطوات لمعالجة الثغرات التي تعترض الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة. وينبغي أن تعجل البلدان المتقدمة بنسق نقل التكنولوجيا وبناء القدرات والتمويل لفائدة البلدان النامية، وتتخذ التدابير اللازمة لمنع تراكم الديون التي لا يمكن تحملها.

17 - وقال إنّ تراجع العلاقات مع المصارف المراسلة يؤدي إلى إعاقة الجهود المبذولة لخفض تكاليف التمويل التجاري وإرسال التحويلات المالية. وقال إن هناك أسباباً تدعو إلى الشك في قدرة الهيكل الحالي المتعدد الأطراف على التصدي لهذه التحديات العالمية. لذا، لا بد من تعزيز التنسيق واتساق السياسات على الصعيد الدولي من أجل دعم الاستقرار المالي واستقرار الاقتصاد الكلي. وقال إن المجموعة تشعر بالقلق إزاء استمرار الافتقار إلى منتدى عالمي وحيد شامل للجميع من أجل التعاون في مجال الضرائب، وهي تكرر دعوتها إلى الارتقاء بمستوى لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل

التجارة الحرة القارية الأفريقية في أيار/مايو 2019، الذي من شأنه أن يعزز التجارة بين البلدان النامية غير الساحلية في أفريقيا.

26 - وقال إنَّ على الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية أن تقدّم الدعم الذي تحتاجه البلدان النامية غير الساحلية في ضبط احتياجاتها من المساعدة التقنية، وذلك بغية التنفيذ الكامل لاتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة، وأنَّ على المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية المنعقد في حزيران/يونيه 2020 أن يخرج بنتائج هامة بالنسبة لها. وفي الوقت نفسه، ينبغي للشركاء في التنمية دعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية غير الساحلية من أجل تنويع اقتصاداتها، وإضافة قيمة إلى منتجاتها كوسيلة لمواجهة التقلب في أسعار السلع الأساسية. ورغم أنَّ التكنولوجيات الجديدة والاقتصاد الرقمي أتاحا فرصاً هائلة، إلا أنَّهما يستطيعان أيضاً توسيع الفجوة الرقمية ما لم يتم التغلب على تحديات من قبيل الإنفاق المحدود على البحث والتطوير، وعدم تيسر الوصول إلى البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بأسعار معقولة.

27 - وشدد على ضرورة إحراز مزيد من التقدم في تنفيذ خطة عمل أديس أبابا. وقال إنَّ المجموعة ترحب بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية بين عامي 2014 و 2017، لكنها تدعو جميع شركاء التنمية إلى الوفاء بالتزاماتهم في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية، وذلك لأنَّ هذه المساعدة هي من المصادر الرئيسية للتمويل الخارجي للتنمية بالنسبة للعديد من البلدان النامية غير الساحلية. ولا تزال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية غير الساحلية في انخفاض؛ ومن ثمَّ يجب تعزيز قدرتها على اجتذاب الاستثمارات والاحتفاظ بها. وينبغي أيضاً إيلاء البلدان النامية غير الساحلية اهتماماً خاصاً ضمن إطار متابعة واستعراض تنفيذ خطة عمل أديس أبابا، ولا بد للمجتمع الدولي من تعزيز الدعم المقدم لها على شكل المساعدة الإنمائية الرسمية والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، والاستثمار الأجنبي المباشر، والمساعدة التقنية والمساعدة على بناء القدرات.

28 - السيد ليغويا (ملاوي): تكلم باسم مجموعة أقل البلدان نمواً، فقال إنَّ التوترات التجارية المتزايدة فيما بين الشركاء التجاريين العالميين الرئيسيين، وارتفاع مستويات الديون، وارتفاع حالات الكوارث الناجمة عن تغير المناخ، تفرض ضغوطاً هائلة على الحيز المالي لأقل البلدان نمواً. وعلاوة على ذلك، يتناقص عدد الشراكات العالمية. وقال إنَّ تقلب التجارة يضر بأقل البلدان نمواً، التي كانت حصتها من

الأطراف يستند إلى قواعد محدّدة ويكون منفتحاً وشفافاً وشاملاً للجميع تسهر على إدارته منظمة التجارة العالمية.

22 - وتابع قائلاً إنَّ الشراكات في مجال التنمية المستدامة والتعاون هي من الأمور الحاسمة. وفي هذا الصدد، وضعت الرابطة خارطة طريق لتوجيه العمل من أجل الاستفادة من أوجه التكامل بين رؤية جماعة الرابطة لعام 2025 وخطة عام 2030، وهو ما سيحقق فوائد لشعوب المنطقة. وتتطلع الرابطة، في ظل التزامها بتعزيز الشراكات من أجل التنمية المستدامة بين المنظمات الإقليمية التابعة لها وبين لجان الأمم المتحدة الإقليمية وغيرها من المنظمات الدولية، إلى إطلاق مركز الرابطة للدراسات والحوار بشأن التنمية المستدامة، في بانكوك، في تشرين الثاني/نوفمبر 2019.

23 - ومضى يقول إنَّ التمويل المستدام يؤدي دوراً حاسماً في تحسين الكفاءة الاقتصادية لبلدان الرابطة وتحقيق رخائها وقدرتها التنافسية، ويحمي في الوقت نفسه النظم الإيكولوجية ويعزز التنوع الثقافي والرفاه الاجتماعي. وتتحرك الرابطة صوب زيادة الإدماج المالي في المنطقة، وذلك على الرغم من عدم كفاية الأنظمة والهيكل الأساسية. واختتم قائلاً إنَّ الرابطة تدرك المخاطر الخارجية الكامنة في هذه الخطوة، وهي لذلك مستعدة لوضع سياسات ملائمة للحفاظ على النمو وحماية استقرار نظامها المالي.

24 - تولت السيدة بيشكوكفا (هنغاريا)، نائبة الرئيس بالوكالة، رئاسة الجلسة.

25 - السيد كابلرو غناري (باراغواي): تكلم بالنيابة عن مجموعة البلدان النامية غير الساحلية، فقال إنَّ التجارة الدولية أمر حيوي بالنسبة للبلدان النامية غير الساحلية، التي تعتمد على التجارة بشكل أكبر من البلدان النامية الأخرى. وعلى الرغم من انتعاش التجارة الدولية في عامي 2017 و 2018، فإنَّ التوترات التجارية الدولية المتزايدة تشكل تهديداً للتعاون التجاري المتعدد الأطراف ضمن إطار نظام قائم على القواعد، وحصّة البلدان النامية غير الساحلية من الصادرات العالمية آخذة في التناقص. وتمثل صادرات البلدان النامية غير الساحلية الآن أقل من نسبة 1 في المائة من مجموع الصادرات العالمية، وكثير من هذه البلدان يعاني من أوجه عجز تجاري مستمر. وينبغي للدول الأعضاء التصدي لتهميش البلدان النامية غير الساحلية، بسبل منها فعالية توفير المعونة لصالح التجارة. وقال إنَّ المجموعة تشيد ببدء نفاذ الاتفاق المنشئ لمنطقة

القياسية من الديون العالمية بالبلدان النامية، ولا سيما بلدان الشريحة العليا من الدخل المتوسط.

31 - ومضى قائلاً إنه بالإضافة إلى أثر المستويات المرتفعة من الديون، يواجه العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية، ومعظمها من البلدان المتوسطة الدخل، قيوداً إضافية ناشئة عن تزايد ضعفها وتعرضها للكوارث الطبيعية ولصدمة اقتصاد خارجية. وقد تفاقم هذه القيود نتيجة لتشكيلة مجموع ديونها في مقابل مستويات دخلها. ويختلف تطور الديون بالنسبة للبلدان المتوسطة الدخل اختلافاً كبيراً عن البلدان المنخفضة الدخل. وتابع قائلاً إن الديون الخاصة غير المضمونة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بوصفها من البلدان المتوسطة الدخل، زادت زيادة هائلة من 900 000 دولار في عام 2000 إلى مستوى الذروة وقدره 4.3 بلايين دولار في عام 2018. ونظراً لعدم إمكانية الحصول على تمويل بشروط تساهلية نتيجة للخروج من فئة البلدان المنخفضة الدخل، اضطرت بلدان الجماعة الكاريبية إلى اللجوء إلى سوق رأس المال الدولي المتقلب، من خلال إصدار سندات سيادية أكثر تكلفة، وذلك من أجل تلبية احتياجات تمويل التنمية. ومن الضروري اتباع نهج متماسك متعدد الأطراف إزاء القدرة على تحمل الدين، والاستثمار في الهياكل الأساسية العامة، والتمويل الطويل الأجل لمخاطر الكوارث، والإجراءات المتعلقة بالمناخ. والواقع أن طبيعة أزمة الديون التي تلوح في الأفق تتطلب استجابة عاجلة على مستوى السياسات، ويجب أن تشمل هذه الاستجابة تخفيف الديون المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة. وقد حان الوقت لإنشاء آلية لإعادة جدولة الديون السيادية.

32 - وقال إن تمويل التنمية، بما في ذلك التمويل المختلط، لا غنى عنه لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويجب أن يلي نهج التنمية احتياجات السكان الضعفاء، أينما كانوا، وأن يتصدى لمستويات الفقر وعدم المساواة المستمرة. ويجب على اللجنة أن تولي اهتماماً دقيقاً للهِشاشة الناجمة عن أعباء الديون المرتفعة بشكل لا يمكن تحمله.

33 - وتابع قائلاً إن بلدان الجماعة الكاريبية رغم أنها تستعد لتحول اقتصادي، إلا أن إمكاناتها مقيدة بالاضطرار إلى الاختيار بين سداد الديون الخارجية المرتفعة والإنفاق من أجل حفز النمو، وهي مسألة يجب معالجتها إذا أُريد لها أن تحشد الموارد الكافية لتنفيذ خطة عام 2030. واختتم بالقول إن التجارة الدولية هي من المحركات الهامة للنمو الاقتصادي في البلدان النامية، غير أن التحديات الداخلية والخارجية التي تواجهها بلدان الجماعة الكاريبية تحد من

الصادرات العالمية أقل من نسبة 1 في المائة في عام 2018؛ ويبدو على الأرجح أن هذه البلدان لن تبلغ الهدف المتمثل في تحقيق نسبة 2 في المائة من الصادرات العالمية بحلول عام 2020. وأفاد بأن تقلب التجارة يعطل أيضاً عمل منظمة التجارة العالمية وآلية تسوية المنازعات التابعة لها. ويجب على المجتمع الدولي أن يفي بما التزم به من إتاحة وصول جميع سلع وخدمات أقل البلدان نمواً إلى الأسواق من دون رسوم جمركية أو حصص مفروضة، وأن يعتمد قواعد منشأ شفافة وبسيطة، وينهض ببناء القدرات في مجالات التجارة وتنويع المنتجات وإضافة القيمة والتنازل عن رسوم الخدمات.

29 - وقال إن نسبة خدمة ديون أقل البلدان نمواً إلى عائدات الصادرات غير مستدامة وتتطلب إجراءات سياسية دولية مثل تخفيف عبء الديون، وشفافية الديون، وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، بالإضافة إلى تعبئة الموارد المحلية. وفي هذا السياق، ينبغي أن تنظر اللجنة بجدية في إنشاء إطار دولي لإعادة جدولة الديون السيادية. ومن دواعي القلق العميق أن مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من بلدان لجنة المساعدات الإنمائية في منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي قد انخفض بالقيمة الحقيقية في عام 2018، وأن عدد البلدان التي تقدم 0.15 في المائة أو أكثر من دخلها القومي الإجمالي كمساعدة إنمائية رسمية إلى أقل البلدان نمواً قد انخفض من ستة إلى خمسة بلدان. ورغم أن تدفقات رؤوس الأموال الدولية تؤدي دوراً رئيسياً، إلا أنها قصيرة الأجل ومتقلبة، ولا تقضي إلى تحسين استقرار الاقتصاد الكلي. لذا، لا بد من زيادة التدفقات الرأسمالية الطويلة الأجل إلى أقل البلدان نمواً. ووفقاً لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، لا تحصل أقل البلدان نمواً إلا على 7 في المائة فقط من التمويل المختلط القائم. ويجب تنفيذ الخرافات السائدة فيما يتعلق بمخاطر الاستثمار في تلك البلدان. وأخيراً، يجب على اللجنة أن تتصدى للتدفقات المالية غير المشروعة، التي تؤثر تأثيراً كبيراً على أقل البلدان نمواً.

30 - السيد راتراي (جامايكا): تكلم باسم الجماعة الكاريبية، فقال إن البلدان النامية ما زالت تواجه طلبات متزايدة من أجل زيادة الاستثمار العام وتعبئة التمويل لخطة عام 2030، ولكن عبء الدين المرتفع للكثير منها يعوق قدرتها على القيام بكليهما. وفي عام 2018، قدر معهد المالية الدولية أن أرصدة الديون العالمية ستصل إلى 247,2 تريليون دولار بحلول نهاية آذار/مارس 2018. وستضر هذه المستويات

هذه المنطقة سلاسل قيمة المنتجات وتحفز البنى التحتية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، بما يزيد الرفاه العام لشعوب أفريقيا. وأضافت أن المجموعة تدعو المجتمع الدولي إلى دعم استثمارية ونجاح منطقة التجارة الحرة، وهو الأمر الذي يتوقف على توفير بيانات جيدة وتوصيات سياساتية، وتحسين الوصول بشروط تفاضلية إلى السوق الدولية، ونقل التكنولوجيا، والاستثمار في القطاعات الرئيسية، وإعادة جدولة الديون، وتطوير البنى التحتية.

38 - وبغية تقليل الضعف أمام تقلب أسعار السلع الأساسية وصدّات السوق الخارجية، وضعت حكومات البلدان الأفريقية استراتيجية للسلع الأساسية من شأنها أن توجه صياغة وتنفيذ السياسات المتعلقة بتطوير إدارة الموارد الطبيعية للقارة.

39 - واسترسلت قائلة إن التدفقات المالية غير المشروعة تسهم في تراكم الديون التي لا يمكن تحملها في البلدان الأفريقية. وتفرض الآثار الشديدة للممارسات التي تتيح للشركات تحويل أرباحها نحو الملاذات الضريبية ضرورة استرجاع وإعادة الإيرادات المتأثرة من التدفقات المالية غير المشروعة. وينبغي للجنة أن تكثف جهودها لمكافحة هذه التدفقات بجميع أشكالها. وقد تدعو المجموعة أيضا المجتمع الدولي إلى دعم الجهود الأفريقية الرامية إلى تتبع تدفقات الإيرادات غير المشروعة ووقفها وضمان إعادتها إلى الوطن.

40 - وتابعت قائلة إنه يتعين على أفريقيا أن ترسخ تنميتها اعتمادا على الاستثمار الطويل الأجل والمسؤول والمؤثر، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، في القطاعات البالغة الأهمية. كما أن الاستثمار في رأس المال البشري أمر بالغ الأهمية من أجل التعجيل بالتصنيع، وهو أمر ضروري للتحويل الهيكلي والتنمية الاقتصادية في القارة. وعلاوة على ذلك، فإن وجود إطار اقتصادي كلي سليم ومستقر أمر أساسي لاستمرار التنمية المستدامة في القارة. ولوضع هذا الإطار والحفاظ عليه، يجب أن تعالج المبادرات المتعددة الأطراف الديون التي لا يمكن تحملها لدى كثير من البلدان الأفريقية، وأيضا الفجوة المتزايدة بين الاحتياجات والتمويل الإنمائي المتاح.

41 - وأوضحت أن معايير تخصيص التمويل الذي يمكن التنبؤ به يجب أن يُعاد تعريفها ضمن إطار عملية مفتوحة وشفافة. وتدعو المجموعة المجتمع الدولي والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف إلى اتخاذ الخطوات اللازمة للحيلولة دون تكرار الديون التي لا يمكن تحملها في القارة. وعلاوة على ذلك، تستطيع نماذج تعميم الخدمات المالية أن تدعم النمو الاقتصادي وتحقيق الأهداف الإنمائية الأوسع نطاقا.

قدرتها على الاستفادة إلى أقصى حد من النظام التجاري الدولي باعتباره من أدوات التنمية.

34 - السيدة ليندو (بليز): تكلمت باسم تحالف الدول الجزرية الصغيرة، فقالت إن الدول الجزرية الصغيرة النامية تشعر بالقلق إزاء ارتفاع مستويات ديونها ونسب الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي. وأضافت أن التوصيات التي وضعها فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية، بما في ذلك التوصيات المتعلقة بضرورة تمويل المبادرات التي تعالج الحواجز التي تعترض التحويل الهيكلي في العديد من البلدان المتوسطة الدخل، وضرورة توفير الدائنين لمرونة إضافية لفائدة البلدان النامية المتضررة من الكوارث الطبيعية، قد صدرت في سياق بيئة عالمية تتزايد فيها التحديات، مع انخفاض في النمو الاقتصادي العالمي واستثمارات لا تكفي لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

35 - وأضافت أن تأمين الحصول على التمويل في أعقاب الأزمات أسهل بكثير من تأمين الحصول على تمويل طويل الأجل للتنمية يمكن التنبؤ به. وتتناقص المساعدة الإنمائية الرسمية للعديد من أعضاء تحالف الدول الجزرية الصغيرة، ولا يزال الحصول على التمويل بشروط ميسرة يُمنح على أساس الدخل فقط. ولا يشكل تغير المناخ تهديدا للدول الجزرية الصغيرة النامية فحسب، بل هو واقع تعيشه بالفعل. فالأسر والبيوت وسبل العيش على المحك. ومع ذلك، تشير التقديرات إلى أن كل دولار ينفق على التكيف يحقق أربعة أضعاف عائده من حيث الأضرار المتجنبة: وبذلك فإنّ العمل المتعلق بالمناخ يخدم في آخر المطاف مصالح تجارية.

36 - وفي الختام قالت إن الدول الجزرية الصغيرة النامية عبارة عن اقتصادات ضعيفة تعتمد على صناعة واحدة أو صناعيتين وتشهد تأخرا في ربط شبكات النقل. وفي كل عام، تسلم نتائج اجتماعات الأمم المتحدة وورقاتها بالتحديات التي تواجهها تلك الدول وتطرح حلولاً محتملة، ولكن ذلك ينقصه العمل. لذا، لا بد من سدّ الثغرات.

37 - السيدة غوميز مونتيرو (كابو فيردي): تكلمت باسم مجموعة الدول الأفريقية، وقالت إنّه على الرغم من نمو التجارة فيما بين البلدان النامية في عام 2018، فإن حصة أفريقيا في التجارة العالمية لا تزال منخفضة للغاية. وقد ظلت المجموعة، إدراكا منها للتحديات، ملتزمة بالتكامل الاقتصادي للقارة. ومضت تقول إن منطقة التجارة الحرة للقارة الأفريقية دخلت حيز النفاذ في 30 أيار/ مايو 2019، ومن المتوقع أن تغطي قريبا أكثر من 1.2 مليون شخص و 3 تريليون دولار من الناتج المحلي الإجمالي. ومن المتوقع أن تعزز

46 - السيد تشوماكوف (الاتحاد الروسي): قال إنه على الرغم من النمو التدريجي في الاقتصاد العالمي خلال السنوات الأخيرة، فإنه من الواضح أن النموذج الحالي للعلاقات الاقتصادية يجتاز أزمة. ولئن كانت التجارة المتعددة الأطراف محركاً رئيسياً للنمو، فإن التعاون التجاري المتعدد الأطراف تعوقه للأسف الحروب التجارية والتدابير التقييدية الانفرادية التي كثيراً ما يستخدمها عدد من البلدان للحصول على مزايا ملموسة. وفي هذا السياق، هناك حاجة ماسة إلى تعزيز النظام التجاري المتعدد الأطراف عن طريق الترويج لنظام تجاري شامل ومنفتح وغير تمييزي ومنصف في إطار منظمة التجارة العالمية. ولذلك فإن وفد بلده يرحب بالمبادرات الرامية إلى إصلاح وتحديث منظمة التجارة العالمية.

47 - واسترسل قائلاً إن العالم في طور التحول إلى عالم متعدد الأقطاب، وإن مراكز جديدة للنمو الاقتصادي أخذت في الظهور، وإن دور العملات الإقليمية يشهد أيضاً نمواً. وتستلزم هذه التغيرات إصلاح المنظمات المالية الدولية، وتكييفها مع الحقائق الجديدة، وإعادة التفكير في دور الدولار، الذي أصبح بلد الإصدار الآن يتخذ، باعتباره عملة الاحتياطي العالمي، أداة لممارسة الضغط على بقية العالم.

48 - وتعتبر التنظيمات المتكاملة أداة رئيسية للنمو الاقتصادي. وفي هذا الصدد، ساعد الاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية على تعزيز التعاون بين أعضائه من أجل التعجيل بتنميتها وتكييف اقتصاداتها مع التغيرات التي تعيشها الظروف الاقتصادية العالمية. ويشمل الاتحاد الآن منطقة يبلغ عدد سكانها أكثر من 180 مليون نسمة. وقال إن حكومة بلده ما زالت ملتزمة ببناء شراكة أوروبية آسيوية أكبر، من شأنها أن تجمع بين منظمات مثل الاتحاد الاقتصادي الأوروبي الآسيوي، ومنظمة شنغهاي للتعاون، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، علاوة على دول أوروبية آسيوية أخرى من بينها دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي.

49 - وفي ضوء الاتجاهات المثيرة للقلق، مثل مراكمة البلدان النامية للديون بشكل مفرط والتفاوتات داخل البلدان والمناطق وفيما بينها، ينبغي للمؤسسات المالية الدولية ومجموعة العشرين كفالة أن تدعم مبادراتها، بما فيه المبادرات الهادفة إلى زيادة شفافية البيانات المتعلقة بمديونية البلدان النامية، إنشاءً نظام شامل للأمن المالي. ويجب على المنظمات الدولية أن تعطي الأولوية لاستقرار أسواق السلع الأساسية وضمان الأمن الغذائي، وذلك من أجل مساعدة

وعلى هذا النحو، فإن المجموعة مهتمة بشكل خاص بتحسين فرص الحصول على التمويل الرقمي، وهي تلتزم المساعدة من الشركاء الإنمائيين في هذا الصدد.

42 - وختمت كلامها بالقول إن المجموعة تدعو اللجنة إلى تعميق تحليلها لأثار تغير المناخ على استقرار الاقتصاد الكلي الدولي ونموه، وإلى المساعدة على التقليل إلى أدنى حد من تعرض البلدان للمخاطر البيئية. وأخيراً، تود المجموعة أن تكرر التأكيد على الطابع الهام للمالية العامة الدولية، بما في ذلك التمويل الابتكاري، بوصفه مكملاً لتعبئة الموارد المحلية للبلدان.

43 - السيد جاميرو (سيراليون): قال إنَّ العالم يواجه تحديات معقدة فيما يخص التجارة العالمية والنمو الاقتصادي، ولذلك فإنَّ تنفيذ برنامج عمل أديس أبابا يظل أساسياً. وقال إن حكومة بلده ملتزمة التزاماً راسخاً بالاستفادة من الموارد المحلية لتمويل أهداف التنمية المستدامة وبأنها قد شرعت في تنفيذ عدة إصلاحات لهذا الغرض، بما في ذلك توسيع نطاق الخدمات الاجتماعية، وإزالة الطابع المركزي لتقديم الخدمات وتشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وهي قد أطلقت كذلك خطة إنمائية وطنية جديدة للفترة 2019-2023، إلى جانب خطة تنفيذ قائمة على النتائج بالنسبة لخطة عام 2030 وخطة عام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها.

44 - وأضاف أن تقييماً شاملاً قد أجري لتمويل التنمية من أجل تمكين الحكومة من الاستجابة للانخفاض في مصادر التمويل التقليدية، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية، ومن تحديد الخيارات المتاحة لسد النقص الذي تواجهه خططها الإنمائية وقدره 1.5 بليون دولار. وستعمل الحكومة أيضاً مع صندوق النقد الدولي ومؤسسة التمويل الدولية لإعداد إطار تمويل وطني متكامل يمكنها من تحديد مصادر التمويل المحتملة. وتشمل الخيارات الرئيسية الثلاثة التي تم تحديدها حتى الآن ضمان الإدارة الفعالة والكفاءة للمالية العامة، وتشجيع استثمارات القطاع الخاص في مشاريع القطاع العام، والحفاظ على نوعية التعاون الإنمائي وتحسينها.

45 - وختتم كلامه بالقول إن الحكومة قد أعطت الأولوية لتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تيسير توسيع نطاق الخدمات المالية وغيرها من الخدمات في جميع أنحاء البلد؛ وينعكس ذلك في قيام شركات الهواتف النقالة بتوسيع نطاق شبكاتها.

أن يجمعوا بين كل الوسائل المتاحة من أجل تعظيم أثرها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

54 - السيد غونزاليس بينيا (كوبا): قال إن البيئة الدولية ما زالت تقيد حق معظم بلدان الجنوب في التنمية، وهو وضع يتفاقم بسبب الضعف الحالي للإطار الدولي. ولن يكون تنفيذ خطة عام 2030 وجدول أعمال أديس أبابا ممكنا إلا إذا توافرت الإرادة السياسية لتعبئة التمويل الإضافي الذي يمكن التنبؤ به وغير المشروط حتى تتمكن البلدان النامية من تحقيق أهدافها الإنمائية. وقال إنَّ البلدان النامية ما فتئت تذكر منذ عدة سنوات أنَّ البلدان المتقدمة النمو قليل منها من حقق أهدافه في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية، وأن الموارد اللازمة لتنفيذ خطة عام 2030 قد أهدرت لسنوات على الحرب والصناعة العسكرية. ومن ثم، يتعين إجراء تغييرات هيكلية في النظم الاقتصادية والتجارية والمالية الدولية، ويجب أن تبدأ البلدان النامية في الاضطلاع بدور أكبر في الإدارة المالية العالمية.

55 - ومضى يقول إن كوبا تؤيد تخفيف عبء الدين الخارجي، وتدعو إلى إنشاء آلية متعددة الأطراف منصفة ومتوازنة وموجهة نحو التنمية من أجل إعادة جدولة الديون السيادية. وينبغي تعزيز النظام التجاري المتعدد الأطراف الحالي وإصلاحه، ويجب أن يكون قائما على القواعد ومنفتحا وشفافا وشاملا للجميع وغير تمييزي، مع استفادة جميع البلدان النامية من معاملة خاصة وتفاضلية. فالسياسات التجارية الدولية الانفرادية والتمييزية والحماائية، ولا سيما السياسات التي تتبعها الولايات المتحدة، تعرقل تنمية البلدان النامية وتقوض تعددية الأطراف. وأوضح أنَّ استخدام التدابير الاقتصادية القسرية الانفرادية من أجل الضغط على البلدان النامية هو ممارسة تتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة وتنتهك حق البلدان في التنمية.

56 - وختم كلامه بالقول إن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا يمثل العقبة الرئيسية أمام تحقيق بلده للتنمية وبلوغه أهداف سياسة الاقتصاد الكلي التي يנהجها، وتنفيذ خطة عام 2030. وقد تفاقم الأضرار الناجمة عن الحصار في عام 2019 مع تفعيل الباب الثالث من قانون هيلمز - بيرتون، الذي رفضت بلدان عديدة آثاره الواسعة النطاق المتجاوزة لحدود البلد. وقد منع الحصار كوبا من إقامة علاقات تجارية أو مالية أو استثمارية طبيعية مع البلدان الأخرى؛ ومن الوصول إلى أفضل التقنيات على قدم المساواة مع البلدان الأخرى؛ والحفاظ على علاقات طبيعية مع المؤسسات المالية الدولية والشركات الأجنبية ومع

البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، وتنفيذ برنامج عمل أديس أبابا وخطة عام 2030.

50 - وختم كلامه بالقول إن الحكومة الروسية خصصت، في عام 2018، ما مجموعه 1.36 بليون دولار لهذا الغرض، بعد أن زادت مساهمتها تدريجياً من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وهي قد قدمت في تلك السنة أيضاً تعريفات تفضيلية للسلع الواردة من البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً، لتبلغ أكثر من 128 مليون دولار على شكل معونة. وعلى مدى السنوات الخمسة عشر الماضية، شطبت روسيا أكثر من 20 بليون دولار من ديون البلدان الأفريقية. وتعكف الحكومة أيضاً على اتخاذ إجراءات هادفة في مجال التنمية المستدامة على الصعيد الوطني، مما أدى إلى صعود البلد إلى المرتبة الحادية والثلاثين ضمن ترتيب البنك الدولي "لسهولة ممارسة الأعمال التجارية"، الذي يرد في "تقرير ممارسة أنشطة الأعمال" لعام 2019.

51 - السيد لعتروس (الجزائر): قال إن البلدان النامية تحتاج إلى زيادة كبيرة في إنفاقها على المجالات التي تشمل التعليم والصحة والبنى التحتية، وذلك من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويجب على البلدان المتقدمة النمو أن تفي بالتزاماتها بالمساعدة الإنمائية الرسمية، وينبغي للمجتمع الدولي والمؤسسات الدولية والقطاع الخاص دعم البلدان النامية بمعونة تتماشى مع أهدافها واستراتيجياتها الوطنية.

52 - وأضاف أن القطاع الخاص يضطلع بدور هام في تنفيذ خطة عام 2030 ويجب أن يبدأ في إعطاء الأولوية للتنمية الطويلة الأجل وأيضاً للأرباح القصيرة الأجل. وتكتسي تعبئة الموارد المحلية أيضاً أهمية حاسمة؛ وعلى هذا النحو، ينبغي للمجتمع الدولي، ولا سيما اللجنة الثانية، مضاعفة الجهود لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة والتهرب الضريبي. ويجب أيضاً التطرق إلى مسألة عجز البلدان النامية عن تسديد الديون وذلك لأنَّ الديون تحد من قدرة البلدان على تنفيذ خطة عام 2030.

53 - وقال أيضاً إن الجزائر تحرز، منذ عام 2015، تقدماً في خطة عام 2030. إذ خفضت الحكومة، على سبيل المثال، معدلات الفقر ووفيات الرضع والأمهات، وطبقت تعميم التعليم الابتدائي لجميع الأطفال، وتجاوزت النساء في البرلمان نسبة 31 في المائة. وقد قيست أوجه التقدم الكبيرة بمؤشر التنمية البشرية، حيث سجل متوسط العمر المتوقع في الجزائر ارتفاعاً بما يعادل 16.6 سنوات، وزادت سنوات التعليم المدرسي بمقدار 5.8 سنوات. ولسوء الحظ، ليس هناك "حل سريع" لمعضلة تمويل التنمية، فأصحاب المصلحة ينبغي

ضرورة وضع حد للتدفقات المالية غير المشروعة. واختتمت كلامها بالإعراب عن أسفها لأن هذه التدفقات لا تزال تستنزف موارد البلدان النامية بشدة، وقالت إن التعاون الدولي الشفاف ضروري لوضع حد لها.

60 - السيد هاجيلاري (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن البلدان النامية ما زالت تعاني بسبب أوجه القصور والاختلال في النظم الاقتصادية العالمية والمالية والتجارية، مما ينتهك حقها في أن تكون جزءا من نظام تجاري عالمي قائم على القواعد ومنفتح وشفاف ويمكن التنبؤ به ويتسم بالشمول وعدم التمييز. وأشار إلى أن منظمة التجارة العالمية التي رُفضت عضوية إيران فيها منذ أكثر من عقدين، تُستهدف الآن بإجراءات انفرادية تعرّض النظام التجاري الدولي برمته للخطر. فكما أوضح تقرير الأمين العام عن التدابير الاقتصادية الانفرادية بوصفها وسيلة للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية (A/74/264)، تعيق هذه التدابير الاقتصادية إقامة علاقات عالمية في مجالي التجارة والاستثمار وتشكل تهديدا للاستدامة المالية والقدرة على تحمل الديون في البلدان المتضررة.

61 - وأضاف قائلا إن جمهورية إيران الإسلامية تُستهدف بتدابير قسرية انفرادية غير مشروعة وبمجموعة من الجزاءات غير القانونية التي تفرضها عليها الولايات المتحدة وحلفاؤها. فهذه التدابير، ليست مخالفة للقانون الدولي فحسب بل تتعارض أيضا مع مبادئ المنافسة النزيهة وحرية التجارة والاستثمار. وهي تستهدف المدنيين، وبذلك تشكل أعمال إرهاب اقتصادي يجب على المجتمع الدولي أن يتصدى لها بفعالية.

62 - وتابع كلامه قائلا إنه يجب أن تجدد الحكومات الهيكل الاقتصادي والمالي العالمي لتعزيز التنمية المستدامة، وتحديدًا من خلال معالجة الديون والتدفقات المالية غير المشروعة والرقمنة والتجارة الدولية. وأشار إلى أن الولايات المنوطة بالأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية يكمل بعضها بعضا، الأمر الذي يجعل تنسيق الإجراءات التي تتخذها لإصلاح النظام مهما للغاية.

63 - السيد القحطاني (قطر): قال إن النظام التجاري المتعدد الأطراف يؤدي دورا رئيسيا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وإن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يكتسي أهمية خاصة. ورأى أنه من الضروري إحراز تقدم ملموس في جولة الدوحة الإنمائية بغية إقامة شراكة عالمية حقيقية من أجل التنمية. وينبغي للدول الأعضاء أن تفي بالتزاماتها بموجب خطة عمل أديس أبابا التي تشكل جزءا

اقتصاد الولايات المتحدة، وكلها عناصر تهدد استقرار الاقتصاد الكلي في كوبا.

57 - السيد تشينغ (سنغافورة): قال إن وجود نظام اقتصادي يتسم بالانفتاح والشمول والشفافية ويقوم على القواعد مسألة في غاية الأهمية بالنسبة للتنمية الوطنية. وتقع على عاتق البلدان مسؤولية تضامنية لإنشاء إطار اقتصادي من هذا القبيل، وذلك على الرغم من الصعوبات الناجمة عما سائد حاليا من ازدياد للنزعة الحمائية والحروب التجارية والتوتر الجغرافي السياسي.

58 - وأضاف قائلا إن ثلاثة مبادئ توجيهية تعزز النظام الاقتصادي العالمي. أولا، هناك حاجة إلى إطار جديد لتعددية الأطراف التعاونية في إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية. فشبكات القيادة التي تضم مؤسسات أو مجموعات علمية وإقليمية وثنائية قائمة يمكن أن تساعد في إعداد إطار من هذا القبيل. وتؤدي الأمم المتحدة، بوصفها الكيان العالمي الوحيد ذا المشاركة العالمية والشرعية التي لا خلاف عليها، دورا تنسيقيا رئيسيا في هذا الصدد. وثانيا، يجب أن يحدد المجتمع الدولي التزامه بالتجارة الحرة، لأن التجارة الدولية هي القوة المحركة للنمو والازدهار في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء. وتسهم سنغافورة في جهود منظمة التجارة العالمية الرامية إلى الشروع في إجراء مفاوضات بشأن قواعد التجارة الإلكترونية وهي تقوم أيضا بتعزيز آليات إقليمية جديدة، منها الشراكة الإقليمية الاقتصادية الشاملة. وثالثا، يجب احترام القانون الدولي. وأوضح أنّ نظاما قائما على القواعد يفضي إلى إمكانية التنبؤ والاستقرار في البيئة الدولية، ويشكل هذان العاملان الشرطين المسبقين لممارسة الأعمال التجارية والتجارة والاستثمار. وفي هذا الصدد، تولت سنغافورة قيادة مبادرات، مثل اتفاقية سنغافورة بشأن الوساطة، هدفها إلى تعزيز الوساطة باعتبارها طريقة بديلة لتسوية المنازعات التجارية.

59 - السيدة النفجان (المملكة العربية السعودية): قالت إن حكومة بلدها تولي أهمية كبيرة للتجارة الدولية بوصفها محركا للتنمية، وتشدد على ضرورة تضافر الجهود الدولية والإقليمية من أجل تنمية بيئة مؤاتية تزيد إمكانية وصول السلع من الدول النامية إلى الأسواق العالمية. وأوضحت أنّه لا بد من بذل جهود من أجل تحسين النظم المالية والنقدية والتجارية بطريقة شفافة من خلال المؤسسات القائمة وبالاستناد إلى المصالح المشتركة للدول المتقدمة النمو والدول النامية. وأفادت بأنّ خطة عام 2030 وخطة عمل أديس أبابا شددتا على

المرتتبة على هذه التدابير عوضاً عن الاختباء خلف كلمة "غير مقصودة" كوسيلة لتقويض أهداف القرار. وفي أي حال، لا معنى للتقارير في ظل غياب آلية قانونية دولية للطعن في التدابير الانفرادية، ولذلك ستستمر معاناة الشعوب والأفراد.

67 - السيد مومو (نيجيريا): قال إن هناك حاجة إلى بذل جهود متضافرة من أجل تيسير الوصول إلى الموارد المالية وبناء القدرات في المجالات الأساسية، بما في ذلك التكنولوجيا والابتكار، وإصلاح النظم التجارية والمالية الدولية، إذا أُريد تنفيذ جميع الخطط الإنمائية المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي. وتأمل نيجيريا في تحسن صحة الاقتصاد العالمي، والحد من التوترات العالمية ومن النزعة الانفرادية، والتضامن الدولي، والوفاء بالالتزامات. وأشار إلى ضرورة زيادة التركيز على السياسات والبرامج من أجل تيسير الاستثمار في البلدان النامية. وأفاد بأنّ التدابير الاقتصادية الانفرادية تتعارض مع المبادئ التي ينبغي أن يستند إليها النظام التجاري المتعدد الأطراف وتحول دون تمكن البلدان المتضررة من تحقيق التنمية المستدامة.

68 - ورحب بعقد المنتدى الرابع المعني بمتابعة تمويل التنمية وبوثيقته الختامية. ورأى أنه من المهم تقييم التقدم المحرز وتحديد العقبات والتحديات التي تواجه تنفيذ جميع القرارات المتعلقة بتمويل التنمية.

69 - وتابع قائلاً إن ازدياد الديون العامة والخاصة على نحو غير مستدام لا يزال يقيّد خيارات السياسة المالية، ويحد من خيارات المالية العامة المتاحة للبلدان من أجل تحقيق أولوياتها الإنمائية. ولئن كانت المسؤولية تقع على عاتق كل البلدان في الحد من تأثرها بأعباء الديون، فإنّ اللجنة ينبغي لها أن تقيم قدرة الكيانات المالية الدولية ذات الصلة والجهات الأخرى صاحبة المصلحة على منع حصول أزمة مالية واقتصادية عالمية أخرى.

70 - السيدة أورتيز (هندوراس): قالت إن هناك حاجة إلى نظام تجاري مفتوح وإلى آليات لتصحيح أوجه عدم المساواة القائمة بين البلدان. وينبغي أن يكون النظام المالي الدولي مستقراً وأن يتمتع بالقدرة على التخفيف من الأضرار الناجمة عن العوامل الخارجية، مثل تغير المناخ والتوترات السياسية. وأشارت إلى أن تراجع إمكانية حصول البلدان على التمويل بشروط ميسرة، جراء ارتفاع مداخيلها، هو أمر يبعث على القلق البالغ. لذا، ينبغي أن تحل المؤشرات المتعددة الأبعاد التي يمكن أن تقيس بدقة الحقائق المعقدة للتنمية محل النظام الحالي الذي تُصنّف بموجبه البلدان بحسب الدخل فقط.

لا يتجزأ من خطة عام 2030. وتابع كلامه قائلاً إن قطر استضافت، في تشرين الثاني/نوفمبر 2017، الاجتماع الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية ووسائل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، الذي شكل مناسبة تحضيرية لمنتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية، وانتهى بتقديم "رسائل الدوحة" العشر. وفي عام 2008، استضافت الدوحة المؤتمر الدولي الثاني لتمويل التنمية لمتابعة تنفيذ توافق آراء مونتيري متابعة فعالة.

64 - وقال إن حكومة بلده التي تؤمن بالعمل الجماعي لمواجهة التحديات المشتركة، أعلنت منذ وقت قصير عن مساهمة بقيمة 100 مليون دولار لمساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل الدول نمواً في التصدي للتهديدات المتصلة بتغير المناخ. وتعهّدت أيضاً بتوفير دعم متعدد السنوات غير مخصص بقيمة 500 مليون دولار لتوفير الموارد الأساسية لعدد من وكالات الأمم المتحدة، وخصصت نحو 20 مليون دولار لدعم مبادرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الهادفة إلى إنشاء شبكة مختبرات إقليمية لتسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة. واختتم بالقول إن قطر احتلت المرتبة الأولى في العالم العربي والمرتبة الحادية عشرة في العالم في المساهمات المقدمة إلى صناديق التمويل الجماعي المشتركة بين الوكالات في عام 2017.

65 - السيد نبال (الجمهورية العربية السورية): قال إن العقبة الأساسية أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة هي فرض تدابير اقتصادية وتجارية ومالية انفرادية على دول نامية. وتابع قائلاً إن وفد بلده أشار في السابق إلى الخلل الأساسي في تقرير الأمين العام عن التدابير الاقتصادية الانفرادية بوصفها وسيلة للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية (A/74/264)، وهو أن التقرير خالٍ من أي تقييم جدي للضرر الذي يلحق بالدول المتضررة. فيكفي معدّو التقرير بتقديم بيان هزيل يفيد بأن التدابير الانفرادية، ولا سيما التدابير التي تتخذ شكل حظر تجاري واسع النطاق، يمكن أن تخلف آثاراً سلبية غير مقصودة في حقوق الإنسان والرفاه العام.

66 - ومضى يقول إن تقارير ودراسات اقتصادية دولية عديدة كشفت عن الدوافع السياسية الكامنة وراء هذه التدابير وبينت كيف أنّها تحرم الناس من حقهم في التنمية. وقد خلص المقرر الخاص المعني بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية في التمتع بحقوق الإنسان إلى أن هذه التدابير تمييزية ويمكن القول إنها غير قانونية بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان. واختتم قائلاً إن تقرير الأمين العام ينبغي أن يشمل، مستقبلاً، رصد أكثر تفصيلاً وتعبيراً عن الحقيقة للآثار

وأفادت بأن الحكومة أطلقت برامج التثقيف المالي لمساعدة الناس في جميع أنحاء البلد على استخدام الأدوات المالية بفعالية.

75 - واستطردت قائلة إنه يجب أن تضاعف البلدان جهودها من أجل تنفيذ خطة عمل أديس أبابا. وتشكل المساعدة الإنمائية الرسمية وحشد الموارد المحلية والشراكات بين القطاعين العام والخاص جميعها عوامل بالغة الأهمية في هذا الصدد. وترحب تايلند بالحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية، وبالتحالف العالمي للمستثمرين من أجل التنمية المستدامة الذي دعا إليه الأمين العام، وهما مصممان من أجل تحفيز الاستثمار الخاص لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقالت إن قانونا بشأن الشراكات بين القطاعين العام والخاص يهدف إلى تهيئة بيئة مؤاتية للاستثمار الخاص في المشاريع الإنمائية الرئيسية، دخل حيز النفاذ في تايلند في وقت سابق من عام 2019. واختتمت بالقول إن حكومة بلدها تعمل أيضا على دمج خطة عمل أديس أبابا في سياساتها الوطنية.

مُفِعت الجلسة الساعة 13:00.

71 - ومضت تقول إن عدم استقرار الأسعار يؤدي إلى عواقب وخيمة في ثلثي البلدان النامية وفي أكثر من 80 في المائة من أقل البلدان نمواً التي تعتمد بشدة في كثير من الأحيان على المنتجات الأساسية، الأمر الذي يؤثر في قدرتها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. فهندوراس هي خامس أكبر منتج للبنّ في العالم، وأكثر من 102 000 أسرة في هندوراس تكسب رزقها من اقتصاد البنّ. ولكن عددا قليلا من الشركات يحتكر سوق البنّ العالمية، وتتسم هذه السوق بسلسلة إمداد معقدة. ووفقا لمجلس التجارة والتنمية، لم تحصل البلدان المنتجة إلا على 17 في المائة من القيمة الإجمالية للمنتج النهائي بين عامي 2011 و 2016، الأمر الذي لا يضر بمداخيل صغار المزارعين فحسب بل يعرض استدامة إنتاج البنّ عالميا للخطر.

72 - وتابعت قائلة إن التقدم المحرز في إطار منظمة التجارة العالمية من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن الإعانات المالية لصيد الأسماك خطوة تبعث على التفاؤل؛ وأعربت عن أملها في أن تُختم المفاوضات في عام 2019 بغية تحقيق الغاية 6 للهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة. ورأت أن عولمة التجارة، على الرغم من فوائدها الواضحة، قد أدت إلى استقطاب في توزيع الثروة، الأمر الذي يفاقم كثيرا من انعدام المساواة بين البلدان. ويجب أن تعمل اللجنة على تمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بتوفير شروط جديدة للحصول على التمويل، وتوفير فرص تدريب أفضل لصغار المنتجين مع التركيز على النوع الجنساني والمجتمع المحلي. واختتمت بالقول إن تحقيق خطة عام 2030 لن يكون ممكنا إلا بتيسير وصول صغار المنتجين إلى سوق تدرك قيمة مساهمتهم في الاقتصاد العالمي.

73 - السيدة جيارينيتوم (تايلند): قالت إن نظاما تجاريا متعدد الأطراف متجدد وشامل سيدعم النمو المستدام. وأعربت عن التزام حكومة بلدها المستمر بقيام نظام تجاري متعدد الأطراف ذي طابع عالمي وقائم على قواعد ومنفتح وشفاف ويمكن التنبؤ به ويتسم بالشمول وعدم التمييز وبالإلصاق، وتكون منظمة التجارة العالمية ركنه الأساسي. وقالت إنها ستواصل تعزيز التعاون التجاري والتكامل الاقتصادي على الصعد الثنائي ودون الإقليمي والإقليمي، وذلك بوسائل منها الجماعة الاقتصادية التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا والشراكة الإقليمية الاقتصادية الشاملة.

74 - وأضافت قائلة إن حكومة بلدها ملتزمة بتعميم الخدمات المالية، وهي ستواصل تعزيز استخدام التكنولوجيا لتيسير وصول الجميع إلى الخدمات المالية، بما في ذلك سكان المناطق الريفية.